

## خطأ كارثي وغير مسبوق يوقف صرف مرتبات موظفي تربية لحج

الأمناء/ خاص:

أوقفت عملية صرف مرتبات موظفي مكتب التربية والتعليم في محافظة لحج لشهر أكتوبر بعد ساعات من إطلاقها نتيجة خطأ كارثي وغير مسبوق. وكشف بعض المعلمين في المحافظة عن تفاجؤهم من تعرض مرتباتهم لاستقطاعات كبيرة بلغت النصف ما جعلهم يتهمون مدراء المدارس برفع تقارير غياب غير صحيحة وهو ما نفاه مدراء المدارس.

فيما أكد البعض الآخر من المعلمين عن استلامهم مبالغ اضافية فوق مرتباتهم لشهر أكتوبر تجاوزت الـ 20 ألف ريال، ظنوا أنها زيادات او علاوات جديدة تم صرفها بشكل غير معلن.

وذكر العديد من المعلمين في محافظة لحج انهم لم يستلموا مرتباتهم بسبب عدم وجود اسمائهم في كشوفات بنوك الصرافة المعتمدة بعد التنقل من مصرف الى آخر بحثاً عنها.

وعبر موظفي مكتب التربية والتعليم بمحافظة لحج عن حيرتهم وامتعضهم من هذه الخطوة التي تضاعف من معاناتهم، وانعكاساتها على استلام مرتباتهم عن شهر نوفمبر وديسمبر.

متساقلين عن الجهة التي تقف خلف هذا الخطأ الكارثي وغير مسبوق في صرف مرتباتهم بتلك الطريقة التي لم تحدث منذ حصولهم على وظائفهم في سلك مكتب وزارة التربية والتعليم بالمحافظة.

هذا ولم تكشف الجهات المعنية بصرف مرتبات موظفي مكتب التربية والتعليم بمحافظة لحج عن المسؤول عن هذا الخطأ الغير معهود، وما الإجراءات المتخذة في استكمال صرف مرتبات من تبقى من المعلمين ومعالجة الاستقطاعات والزيادات التي تعرض لها معلمو المحافظة.

## هل سيتمكن بن مبارك من تحويل شعاراته الدعائية إلى خطوات عملية؟

الأمناء/ خاص:

في ظل التحديات التي تواجه اليمن على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية، تتزايد التساؤلات حول مدى قدرة الحكومة الحالية بقيادة رئيس الوزراء معين عبد الملك بن مبارك على ترجمة وعودها بشأن مكافحة الفساد إلى خطوات عملية ملموسة.

بعد الفساد أحد أبرز العوائق التي تعرقل جهود إعادة بناء المؤسسات وتحقيق التنمية في اليمن، لا سيما في ظل الحرب المستمرة وتدهور البنية التحتية. خلال الأشهر الماضية، أطلق بن مبارك عدة شعارات تؤكد التزام حكومته بمكافحة الفساد، داعياً إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة. ورغم ذلك، يشير محللون إلى أن النجاح في هذا الملف يتطلب أكثر من التصريحات والخطط؛ بل يتطلب إرادة سياسية قوية وإصلاحات جذرية في النظام المؤسسي والقانوني.

من ناحية أخرى، تواجه الحكومة تحديات كبيرة أبرزها النفوذ الواسع لبعض القوى المتحكمة في الموارد، والتدهور الاقتصادي الذي يضع قيوداً على القدرة التنفيذية. ومع ذلك، يعتبر البعض أن هناك فرصاً يمكن البناء عليها، مثل الدعم الدولي والإقليمي المتزايد لجهود مكافحة الفساد، بالإضافة إلى مطالبات الشارع اليمني بضرورة إحداث تغيير حقيقي في أداء الحكومة.

تبقى الأيام القادمة كفيلة بالإجابة عن هذا السؤال، حيث يتطلع اليمنيون إلى خطوات عملية مثل محاسبة المسؤولين المتورطين، وتفعيل الأجهزة الرقابية، وإعادة هيكلة المؤسسات الحكومية بما يضمن تعزيز النزاهة. فهل سيتمكن رئيس الوزراء من تجاوز العوائق وتحقيق نتائج فعلية؟ أم ستظل الشعارات مجرد عناوين تفتقر إلى التنفيذ؟

الساحة اليمنية تترقب، فيما يبقى التفاؤل مشوباً بالحنز.

## بلغت الحلقوم.. إعلامي يدق ناقوس الخطر بشأن مصير الجنوب

الأمناء/ خاص:

حذر الصحفي المعروف عادل الياضي من مستقبل مظلم ينتظر اليمن إذا استمر الوضع الحالي دون حلول جذرية.

وقال الياضي في تصريح شديد اللهجة إن اليمن قد يكون على موعد مع الهزيمة النكراء والسقوط في الهاوية، مهما كانت الجيوش والعتاد، في ظل معاناة الشعب من الجوع والمرض والقهر.

وأضاف أن المسؤولين عن الشعب يتحملون مسؤولية كبرى، مشيراً إلى أن الحاضنة الشعبية بهذا الشكل الهش لن تكون قادرة على التصدي للتحديات القادمة، وختم قائلاً: "بلغت الحلقوم، فلنحذر كل مسؤول عن شعب الجنوب".

ودعا الياضي الجميع إلى استشعار المسؤولية والتحرك قبل فوات الأوان، مؤكداً أن بقاء الوضع على ما هو عليه سيقود البلاد إلى كارثة لا محالة.

## نقل مقترح العليمي بترشيح خليفة لبن ماضي

الأمناء/ خاص:

البعض محاولة من العليمي لتفاهم الأزمة وإقصاء اللواء الجسني من المشهد.

المصادر أكدت لـ "الأمناء" أن الأزمة لا تزال تراوح مكانها، ولم يتم التوصل إلى أي حلول ملموسة كما أشارت إلى أن الاتفاق السابق بشأن تشكيل لجنة تضم الجسني وعبدالله العليمي لم يتم تنفيذه حتى الآن.

وبحسب المصادر، فإن رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي قدم مقترحاً بتعيين ناصر مبارك، مدير مكتب اللواء فرج الجسني، خلفاً لمحافظ حضرموت الحالي مبحوت بن ماضي إلا أن هذا الترشيح قوبل بالفرض الشديد، نظراً لأن ناصر مبارك يعد من المقربين لرئيس حلف قبائل حضرموت، الشيخ عمرو بن حبريش، وهو ما اعتبره

علمت صحيفة "الأمناء" من مصادر خاصة أن عدة اجتماعات عقدها مجلس القيادة الرئاسي لمحاولة إيجاد حلول لأزمة حضرموت قد باءت بالفشل، في ظل تصاعد الخلافات وتصعيد المكونات المحلية، وعلى رأسها حلف قبائل حضرموت.

## الملف اليمني يتجه إقليمياً ودولياً ما بعد سوريا

الأمناء/ خاص:

لاستقرار المنطقة، حيث يخشى من تحول هذا الجمود إلى واقع طويل الأمد، ما قد يؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصادي والإنساني، وزيادة معاناة الشعب شمالاً وجنوباً الذي بات عالقاً بين مطرقة الصراعات الداخلية وسندان التجاهل الدولي.

ويؤكد المراقبون أن على المجتمع الدولي إعادة النظر في أولوياته والعمل على حل الصراعات المتراكمة بالتوازي، وعدم ترك الملف اليمني شمالاً وجنوباً عالقاً، نظراً لتداعياته الإقليمية والإنسانية الكبيرة، ولإنقاذ الشعب من الكارثة التي تلوح في الأفق.

يعاني منها الشعب اليمني. ويعاني اليمنيون جنوباً من انهيار مستمر للعملة المحلية وارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع المعيشية، خاصة في ظل غياب أي تقدم ملموس نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة.

وعزوه المراقبون هذا الجمود إلى تعدد الأزمات الدولية، التي أصبحت تستهلك جهود الدول المؤثرة في الملف اليمني، مثل الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والإمارات، إضافة إلى ضعف الإرادة الدولية في فرض حلول مستدامة للصراع. ويرى محللون أن استمرار تأجيل الملف اليمني جنوباً وشمالاً يشكل تهديداً مباشراً

أصبح ملف اليمن خارج دائرة الأولويات الدولية، مع ظهور مستجدات سياسية وأمنية في مناطق أخرى من العالم، أبرزها تصاعد الأزمات في سوريا، واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والصراع المتفاقم في السودان.

أسهمت هذه التطورات في تحويل اهتمام القوى الإقليمية والدولية إلى بؤر صراع جديدة، مما أدى إلى تراجع الزخم السياسي والدبلوماسي الموجه نحو اليمن. وتشهد الحرب في اليمن، التي دخلت عامها العاشر، جموداً في الحلول السياسية، وسط معاناة إنسانية واقتصادية متفاقمة

## البنك الدولي يتعهد بدفع ١٠٠ مليار دولار «منح».. اليمن بين المستفيدين

الأمناء/ خاص:



مليار دولار من المنح والقروض حتى منتصف عام 2028.

رغم ذلك فإن مؤتمر التعهدات الذي استمر يومين لم يحقق المستهدف المتمثل في جمع 120 مليار دولار طالبت بها بعض البلدان النامية، ويرجع ذلك لأسباب من بينها قوة الدولار الذي صعد بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وهو ما انعكس على القيمة الدولارية للزيادات الكبيرة في المساهمات بعملة أخرى من جانب العديد من البلدان.

من بين أبرز التعهدات، تعهد الرئيس الأمريكي جو بايدن بتقديم مساهمة أمريكية قدرها أربعة مليارات دولار، ارتفاعاً من 3.5 مليار دولار في الجولة السابقة.

وهناك بعض البلدان، مثل نيجيريا وباكستان، مؤهلة للحصول على دعم المؤسسة الدولية للتنمية على أساس مستويات نصيب الفرد من الدخل كما أنها مؤهلة للحصول على بعض قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير. ويشار إليها باسم البلدان "المختلطة". وفقاً لموقع المؤسسة الدولية للتنمية، هناك 5 دول عربية مؤهلة للحصول على تمويلات المؤسسة من بين 78 دولة أخرى.

والدول العربية هي السودان واليمن وسوريا والصومال وجيبوتي. ستساهم الدول المانحة بنحو 24 مليار دولار بشكل مباشر للمؤسسة الدولية للتنمية، في حين يصدر الصندوق أوراق دين ويستغل أدوات مالية أخرى للوصول إلى الـ 100

قدمت دول مانحة تعهدات قياسية بإجمالي 100 مليار دولار على مدى 3 سنوات للبنك الدولي المعني بمساعدة البلدان الأكثر فقراً.

والتعمير يوفر شريان حياة للدول التي تكابد في مواجهة الديون المهولة والكوارث المناخية والتضخم والصراعات، بحسب رويترز.

ويتجاوز هذا الإجمالي التحديث السابق لموارد المؤسسة الذي بلغ 93 مليار دولار، وأعلن عنه في ديسمبر/ كانون الأول من عام 2021.

وأعلن البنك الدولي عن التعهدات في وقت مبكر من اليوم الجمعة في سول خلال مؤتمر تعهدات المؤسسة الدولية للتنمية المعنية بتقديم منح وقروض بفائدة متناهية الصغر لنحو 78 دولة منخفضة الدخل.

وتعتمد أهلية الحصول على دعم المؤسسة الدولية للتنمية في المقام الأول على الفقر النسبي في البلد، والذي يُعرف بأنه نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي الأقل من عتبة محددة ويتم تحديثه سنوياً (1335 دولاراً في السنة المالية 2025).

كما تدعم المؤسسة الدولية للتنمية بعض البلدان، بما في ذلك العديد من اقتصادات الجزر الصغيرة، التي تتجاوز الحد التشغيلي ولكنها تفتقر إلى الجدارة الائتمانية اللازمة للاقتراض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.